

Distr.: General
31 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٣٣ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها
تقرير الأمين العام

موجز

أرسل الأمين العام في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مذكرات شفوية إلى إسرائيل وجميع الدول الأعضاء الأخرى، لافتنا انتباهها إلى الأحكام ذات الصلة من القرارات من ١١٢/٦١ إلى ١١٥/٦١ وطالبا منها تزويده بحلول ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذها. وورد من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ردان مؤرخان ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ يغطيان مختلف جوانب هذه القرارات. ويرد النص الكامل لكل من هذين الردين في هذا التقرير. غير أنه لم ترد معلومات من الدول الأعضاء الأخرى بشأن أحكام القرارات المذكورة.

* A/62/150.



١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٥/٦١ المتعلق بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لفت الأمين العام انتباه الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى القرارات من ١١٢/٦١ إلى ١١٥/٦١، وطلب منه إبلاغه، بحلول ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بأي خطوات اتخذتها حكومة بلاده أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذه القرارات.

٣ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى، لافتاً انتباهها إلى الأحكام ذات الصلة من القرارات من ١١٢/٦١ إلى ١١٥/٦١ وطالبا منها تزويده، بحلول ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذها.

٤ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ورد من منظمة التحرير الفلسطينية رد يغطي مختلف جوانب هذه القرارات، في ما يلي نصه:

”يهدى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يشير إلى مذكرة هذا الأخير المتعلقة بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في إطار بند جدول أعمالها المعنون ”وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“.

”إن القرارات ١١٢/٦١ المتعلقة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين و ١١٣/٦١ المتعلقة بالنازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية و ١١٤/٦١ المتعلقة بعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى و ١١٥/٦١ المتعلقة بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها ترتدي أهمية لأنها تعالج بشكل شامل مسألتَي اللاجئين والنازحين الفلسطينيين من حيث الحقوق والمبادئ الثابتة والمساعدات التي تزودهم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مجالات مختلفة. وحظيت هذه القرارات تاريخياً وعن وجه حق بدعم الدول الأعضاء الهائل، وتشكل جزءاً فائق الأهمية من الجهود الدولية المبذولة لحل محنة الفلسطينيين حلاً عادلاً. ويقتضي النظر بحالة الأحكام المحددة من القرارات الآتية الذكر إجراء استعراض مقتضب لوضع اللاجئين الفلسطينيين الراهن في المنطقة برمتها.

”ما زالت مسألة اللاجئين الفلسطينيين تشكل أولى الأولويات بالنسبة لفلسطين وإحدى المسائل الجوهرية التي تستدعي حلا عادلا بغية تسوية قضية فلسطين سلميا. وبالفعل، تبقى محنة الفلسطينيين اليوم، كما يوم نشوء هذه المأساة عام ١٩٤٨، مسألة ملحة ومحورية. فعدد اللاجئين الفلسطينيين يتجاوز حاليا ٤,٥ مليون لاجئ، ازدادت محتتهم سوءا إلى حد كبير مع مرور فترة ٦٠ عاما تقريبا على نشوئها، ولم يتمكن المجتمع الدولي خلالها من تنفيذ قراراته ذات الصلة التي تتسم بشرعية دولية. وما يشكل محور محنة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص هو قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، الذي يقوم، في جملة أمور، بالتأكيد على أنه ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وينبغي دفع تعويضات عن الممتلكات العائدة لمن يختار عدم العودة وعن خسارة الممتلكات أو الأضرار التي لحقت بها، وهذا أمر ينبغي، سواء بموجب مبادئ القانون الدولي أو من باب الإنصاف، أن تقوم به الحكومات أو السلطات المسؤولة.

”غير أن إسرائيل ما برحت تحرم اللاجئين الفلسطينيين من حقهم غير القابل للتصرف في العودة، وبالتالي لا يزالون يعيشون في المنفى، يعانون من وضعهم كشعب لا دولة له، مسلوب الممتلكات ومشتت، مع إقامة الملايين منهم حتى الآن في مخيمات اللاجئين التي أقيمت أصلا كمأوى مؤقت لهم في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، في انتظار حل محتتهم حلا عادلا. وهذه المخيمات عادة شديدة الازدحام، والبنى التحتية فيها إما غير كافية أو متداعية، وترتفع فيها مستويات الفقر والبطالة. وما زالت أغلبية اللاجئين المقيمين في هذه المخيمات يعانون من مشقة اقتصادية واجتماعية وإنسانية، ازدادت سوءا العام الماضي في العديد منها بفعل تدهور الحالة ميدانيا في المنطقة، لا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصا في قطاع غزة، وفي لبنان. إضافة إلى ذلك، فإن وضع آلاف اللاجئين الفلسطينيين، مع أنهم غير مسجلين لدى الوكالة، أيضا ماضٍ في التدهور وفي طرح مشكلة مدعاة للقلق العام الماضي.

”وبالطبع، تؤدي الأونروا، منذ بدئها عملاتها في عام ١٩٥٠، دورا حاسما لا غنى عنه، إذ توفر الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية والمساعدات العاجلة للاجئين الفلسطينيين وتساعد على تخفيف مشقتهم على مر العقود. وبصفتها هذه، لا بد من مشاركتها في أي بحث يتناول مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وهي، على شح مواردها، وفي غالب الأحيان رغم الظروف الشديدة الصعوبة التي تعمل في ظلها، تتولى بفعالية، بفضل قيادة مفوضتها العامة وموظفيها المتفانين، تسيير ما لا يقل عن ٩٠٠ مؤسسة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، من أجل توفير الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين، التي تشمل العيادات الطبية ومراكز التدريب المهني والمراكز الأهلية المخصصة للنساء والشباب والمعوقين. إضافة إلى ذلك، شرعت الوكالة في السنوات الأخيرة تقديم برامج تقوم بموجبها بمنح تمويل صغير والمساعدة على إنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة لحث التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي في صفوف اللاجئين. ومن المهم أيضاً أن يذكر في هذا الصدد أن البلدان المضيفة - الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان - والأرض الفلسطينية المحتلة، ما زالت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأونروا وتزود أيضاً اللاجئين الفلسطينيين بمساعدات هامة.

”غير أن ما يؤسف له هو ازدياد التحديات والعقبات التي تواجهها الوكالة بسبب استمرار تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة في الآونة الأخيرة، خاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان. فهذا هو مضطرة مرة أخرى إلى توسيع برامجها ذات الصلة بالطوارئ وتوجيه نداءات عاجلة من أجل جمع الأموال اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى اللاجئين، من بينها المأكل والأدوية وترميم المساكن وتوفير المأوى للنازحين وتقديم مساعدات مالية نقداً لتلبية احتياجاتهم الدنيا. وهذه المساعدات التي تقدمها الأونروا لا بد منها لبقائهم، إذ إنها تساعد على تخطي الأزمات والمشقة التي يعانونها وعلى الحيلولة دون وقوع آلاف الأسر من اللاجئين في براثن الفقر المطلق.

”وعلى النحو المذكور أعلاه، كان وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والعراق سيئاً للغاية العام الماضي. ومن الضروري الإشارة باقتضاب إلى الأوضاع التي يواجهها هؤلاء اللاجئون والأونروا في تلك المناطق الثلاث. إذ إن المستجندات الأخيرة فاقمت أوضاع اللاجئين، فانحالت الطلبات على الوكالة وازدادت التحديات في وجهها، ما أدى إلى الضغط على ما لديها من موارد مالية وبشرية.

”والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخصوصاً في قطاع غزة، ما برحت تتدهور والضائقة الخائفة ما برحت تشتد. وما زالت إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، تشن اعتداءات وغارات عسكرية على مراكز السكان الفلسطينيين، من بينها مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي، ما زال الفلسطينيون يتكبدون مزيدا من الخسائر البشرية والمادية جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تتسبب بوفيات وإصابات في عداد اللاجئين، بمن فيهم الأطفال، وبجسيم الأضرار والدمار في المساكن والممتلكات والبنى التحتية المدنية الحيوية في المخيمات، بما في ذلك ممتلكات الوكالة.

”إضافة إلى ذلك، تتواصل معاناة اللاجئين الفلسطينيين، خصوصا أفقر السكان وأكثرهم هشاشة، بفعل الحصار الدولي الذي يمنع تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على إثر انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وأدى هذا الحصار إلى شلل السلطة الفلسطينية وسير أعمالها، فتوقفت عن تقديم الخدمات العامة الضرورية، الأمر الذي حال دون دفعها أجور موظفيها الذين يشكل العديد منهم لاجئين، وأصبح الاقتصاد على شفير الانهيار. وأضرّ هذا الوضع بأغلبية الأسر المعيشية وزاد من حدة الفقر في أوساط السكان. وكان لا بد أن يفضي ذلك إلى زيادة طلبات اللاجئين على خدمات الأونروا، بمن فيهم، على نحو ما ذكرت المفوضة العامة للأونروا في بيانها إلى اللجنة الاستشارية في حزيران/يونيه من العام الجاري، العديد من اللاجئين الذين طلبوا المساعدة لأول مرة بعد عقود من الاكتفاء الذاتي.

”وفي الوقت نفسه، تفاقم وضع اللاجئين الفلسطينيين وتقلصت عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب مواصلة السلطة القائمة بالاحتلال فرض عقوبة جماعية على السكان المدنيين الفلسطينيين عبر قيامها، في جملة أمور، بإغلاق الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما الإغلاق التام لجميع المعابر إلى قطاع غزة ومنه، وفرض قيود مشددة على التنقل فيها. وإن إقامة إسرائيل مئات نقاط التفتيش والحواجز الاسمنتية على الطرق، ومواصلة بنائها غير القانوني للجدار والمستوطنات، وفرضها نظام التصاريح العنصري في الضفة الغربية، كلها أمور أضعفت إلى حد كبير من إمكانية حصول اللاجئين على خدمات الأونروا، لا سيما في منطقة القدس الشرقية المحتلة. وما زالت هذه القيود تحول أيضا دون وصول موظفي الأونروا إلى وجهتهم، فهم يخضعون مرارا وتكرارا للمضايقة اللفظية والجسدية عند نقاط التفتيش لجعل مركبات الأونروا وعمليات تقديم الخدمات تتأخر بشكل مكلف ولشل عمل مكتب الأونروا الميداني في الضفة الغربية.

”وللأسف، فإن الحالة الإنسانية المروعة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، الناجمة عن السياسات غير القانونية والحاكمة التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والحصار الدولي، تدهورت حتى أكثر مما هي عليه بفعل تقاتل الفصليين الفلسطينيين واستيلاء ميليشيات خارجة على القانون على مؤسسات السلطة الفلسطينية بالعنف في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومع استمرار عزل قطاع غزة بسبب إغلاق جميع المعابر إليه ومنه، باستثناء دخول الأغذية والأدوية بشكل محدود، تستمر معاناة السكان الفلسطينيين الذين أصبحوا أشد اعتماداً أكثر من أي وقت مضى على المساعدات لسد رمقهم. وأطلقت الأونروا نداءات عاجلة لتخفيف حدة حال الفقر والضائقة الاقتصادية اللتين يقاسيهما هؤلاء اللاجئون، وما برحت تعمل بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتلبية احتياجات الفقراء والجوعى في غزة. غير أن عدم استقرار الحالة قد دفع، للأسف، إلى إخراج معظم موظفي الوكالة الدوليين من قطاع غزة للعمل في مكاتب في القدس وعمان. إضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن عمليات إغلاق المعابر قد أثرت سلباً في مشاريع البناء في قطاع غزة بسبب نقص مواد البناء. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أعلنت الوكالة أنها، بسبب نفاد مواد البناء الضرورية لديها، أوقفت ما كانت تنفذه من مشاريع بناء تشتمل على أعمال إنسانية حيوية تتمثل في ترميم المساكن المتضررة أو المتداعية لزهاء ١٦ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في ظروف مزرية، وفي بناء المدارس وشبكات المياه والصرف الصحي والمرافق الطبية والمراكز الأهلية.

”وفي لبنان، تدهورت حالة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد في الشمال تدهوراً حاداً هذا العام. ففي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، اندلع القتال في المخيم بين الجيش اللبناني ومجموعة من المقاتلين تدعى فتح الإسلام وتضم أشخاصاً مسلحين من خارج المخيم والمنطقة، رسخوا وجودهم في المخيم. وأدى القتال الدائر بين الجيش اللبناني والمقاتلين إلى خسائر كبيرة في الأرواح ودمار هائل في المخيم، ودفع بما يربو على ٢٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى الهروب من المخيم إلى بر الأمان. ومعظم هؤلاء اللاجئين، الذين أصبحوا مرة أخرى مسلوبي الممتلكات، فروا إلى مخيم البداوي المجاور ومخيمات أخرى حيث ما زالوا نازحين بحاجة إلى الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. وبادرت الأونروا فوراً للتصدي لهذه الأزمة، وفوفرت المساعدات العاجلة إلى اللاجئين الفلسطينيين الفارين من مخيم نهر البارد. وأحداث مخيم نهر البارد، علاوة على أثرها المدمر في حياة اللاجئين الفلسطينيين ووضعهم المعيشي، شكلت بالطبع ضغطاً إضافياً على عمليات الأونروا الاعتيادية في لبنان وأجبرتها على

توجيه نداء آخر هذا العام لتقديم الدعم إليها لتتمكن من توفير المساعدات الإنسانية الضرورية إلى اللاجئين المتضررين من هذه الأحداث.

”أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في العراق، فإن حالتهم ما زالت حرجية هذا العام، ويحاول العديد منهم الهروب من العراق خوفاً من الاضطهاد بسبب مواصلة الميليشيات والشرطة استهدافهم بالعنف والمضايقة والطرده من منازلهم لإخراجهم من البلد. وحالياً، ما برح نحو ٢٠٠ ١ لاجئ عراقي في ثلاثة مخيمات حدودية قرب حدود الجمهورية العربية السورية مع العراق ومخيم قرب الحدود الأردنية، بينما ما زال بقية اللاجئين - الذين يتراوح عددهم بين ١٥ ٠٠٠ و ٣٤ ٠٠٠ لاجئ - عراقيين في بغداد يُستهدفون بسبب اختلاف أصلهم. وحاولت الأونروا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العراق - وهم أولاد وأحفاد الفلسطينيين الذين فروا من حرب عام ١٩٤٨ مع فرقة من الجيش العراقي لكن حُرِّموا من حق الحصول على الجنسية العراقية - الذين ما زالوا غير مسمولين بولاية الأونروا، مع أن العديد منهم يستوفون معايير التسجيل لديها، وما فتئت تدعو إلى حل محنتهم.

”وبشكل عام، ظلت الأونروا تعمل بفعالية العام الماضي، مع فترات توقف وتأخر قصيرة، فزودت اللاجئين الفلسطينيين بالمساعدات الضرورية في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في حالات الطوارئ، وذلك بالرغم من ازدياد العبء على قدراتها المالية والبشرية والمخاطر التي هددت سلامة موظفيها ومرافقها والمصاعب التي واجهها موظفوها لبلوغ المحتاجين، الناجمة عن صعوبة الحالة السائدة على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة بالتحديد. وينبغي تقدير المفوضة العامة كارين أبو زيد وموظفي الأونروا أجمعين على ما أبدوه من تفان في ظل هذه الظروف الصعبة والإشادة بهم على ما بذلوه من جهود جبارة للاضطلاع بالمهمة الإنسانية النبيلة المسندة إلى الأونروا. علاوة على ذلك، نشجع الأونروا على المضي في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وعلاقة الشراكة التي تربطها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إذ أن هذا الأمر يمكن أن يساعدها على تلبية الطلبات المتزايدة في الحالة الراهنة ويتيح لها أن تقدم بأقصى قدر من الفعالية المساعدات للاجئين، وعند الاقتضاء، إلى النازحين الفلسطينيين.

”وعلى نحو ما يوضحه الاستعراض الآنف الذكر للحالة الراهنة، تشكل قرارات الجمعية العامة ١١٢/٦١ و ١١٣/٦١ و ١١٤/٦١ و ١١٥/٦١، التي تعالج

مختلف أوجه محنة اللاجئين الفلسطينيين والعمليات التي تنفذها الأونروا لمساعدة اللاجئين، قرارات هامة ذات صلة وثيقة للغاية بواقع الحال، إذ إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تحل بعد، وهذا أمر يدعو للأسى، وما انفك اللاجئون بحاجة إلى مساعدات الأونروا لتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية. وللأسف، لم تنفذ بعد بعض أهم أحكام هذه القرارات بسبب تعنت إسرائيل ومضيها في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حق العودة، وفي ازدراء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وانتهاكهما، لا سيما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، إلى جانب اتفاقية حصانات الأمم المتحدة وامتيازاتها والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

”وبالطبع، فإن الحكم الرئيسي غير المنفذ حتى الآن في هذا الصدد ما زال الدعوة الواردة في الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي يشار إليه سنويا وطلبت فيه الجمعية العامة من لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين مرارا وتكرارا بذل كل ما في وسعها لكي ينفذ. وتدعو الفقرة ١١، على غرار المذكور أعلاه، إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم أو دفع تعويضات لهم، هؤلاء اللاجئون الفلسطينيون الذين بدأت معاناتهم منذ ما يقرب من ستة عقود حينما خسروا بيوتهم وأرضهم وسبل رزقهم وحرّموا من حق العودة إلى ديارهم. وإنه لأمر محزن في هذا الصدد سماع التعليقات التي أبداها مؤخرا في آذار/مارس ٢٠٠٧ رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، الذي، بعد إعادة العرب تأكيد المبادرة السلمية، صرح ببرودة بشأن اللاجئين الفلسطينيين أنه لن يقبل قط حلا يقوم على عودتهم إلى إسرائيل، أيا يكن عددهم، وأنه سيرفض تحميل إسرائيل أي نوع من المسؤولية عن خلق هذه المشكلة. ومن الواضح أن ما منع التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين لفترة زهاء ستين عاما وأدى إلى زيادة هذه المشكلة حدة وتعقيدا إلى حد بعيد هو تعنت إسرائيل وحرمانها للإنساني لهذا الشعب من حقوقه الجماعية والفردية ورفضها تحمل أي مسؤولية عن هذه المشكلة، التي ليست مسألة جوهرية فلسطينية فحسب، بل هي أيضا مسألة إقليمية على غرار ما أثبتته من جديد الأحداث الأخيرة.

”وأقرت الجمعية العامة بالطبع بالأهمية المركزية والإقليمية لحل أزمة اللاجئين الفلسطينيين. فأكدت في قرارها ١١٢/٦١ المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، على غرار قرارات سبقتها، حتمية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق العدل وإحلال سلام دائم في المنطقة. وعلاوة على

ذلك، أشارت الجمعية العامة في القرار نفسه إلى قرارها ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، الذي أنشئت بموجبه الأونروا، وأكدت فيه ضرورة استمرار أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأهمية القيام بعملياتها وتقديم خدماتها دون عائق لتحقيق الرفاه للاجئين الفلسطينيين وللاستقرار المنطقة، إلى حين التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

”وبغية دعم الأعمال الحيوية التي تضطلع بها الأونروا، قامت الجمعية العامة في قرارها ١١٢/٦١، وعن وجه حق، بدعوة جميع الجهات المانحة إلى أن تواصل بذل الجهود بأقصى ما يمكن من السخاء لتلبية الاحتياجات المتوقعة للوكالة، ويشمل ذلك ما يتعلق منها بزيادة النفقات الناجمة عن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة. وبشأن هذه النقطة، تقدر فلسطين مع شديد الامتنان المساهمات السخية التي قدمتها الجهات المانحة دعماً للأعمال الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا، لا سيما استجاباتها للنداءات العاجلة التي وجهتها الأونروا لمعالجة الحالتين السائدتين في قطاع غزة وشمال لبنان. وأدى الدعم الثابت والراسخ الذي قدمته البلدان المانحة دوراً حيوياً في تغطية نفقات الأونروا على مر السنين وفي تمكينها من مواصلة تقديم مساعدتها إلى اللاجئين الفلسطينيين، ويقابل هذا الدعم بشديد التقدير من جانب الشعب الفلسطيني وقيادته.

”وفي القرار ١١٣/٦١ المتعلق بـ”النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية“، قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، بإعادة تأكيد حق جميع النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. لكن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للأسف، لم تحترم هذا الحق ولم تنفذ بالآلية التي اتفق عليها الطرفان في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ المتعلق بعودة النازحين. وفي القرار ١١٣/٦١، أعربت الجمعية العامة عن قلقها إزاء هذه المسألة وأكدت ضرورة عودة النازحين بسرعة. وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً الإشارة إلى دعم الجمعية العامة لما تبذله المفوضة العامة من جهود لتوفير المساعدات الإنسانية إلى من هو حالياً من النازحين والمعوذين في المنطقة، وللتشديد على النداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى الحكومات والمنظمات والأفراد لتقديم تبرعات إلى الأونروا لجعلها قادرة على سد احتياجاتها المتواصلة.

”ويشكل القرار ١١٤/٦١ المتعلق بعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قرارا شاملا يتناول الأوجه العديدة لعمل الأونروا والظروف الصعبة التي كثيرا ما عليها العمل فيها لتقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتمت في هذا القرار، في جملة أمور، الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة والنظر في التقرير السنوي للمفوضة العامة للأونروا الذي يشكل المصدر الرئيسي الذي تستند إليه الجمعية العامة للاطلاع على أعمال الأونروا وعلى التحديات التي تواجهها والإنجازات التي تحقّقها سنويا. ويشير القرار أيضا إلى المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويؤكد انطباقية اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ واتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وترتدي الإشارات إلى صكوك القانون الدولي هذه أهمية إذ إنها تذكر جميع الأطراف المعنية بانطباقيتها وضرورة احترامها وبواجبات هذه الأطراف في هذا المجال.

”وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١١٤/٦١، بالتحديد، إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيدا تاما بأحكام اتفاقية جنيف والالتزام بالمواد ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة وباتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، بغية ضمان سلامة موظفي الوكالة وحماية مؤسساتها، وكفالة أمن مرافق الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، ومن ضمن أمور أخرى، تعرب الجمعية العامة عن عميق قلقها إزاء تعريض سلامة موظفي الوكالة للخطر وإزاء الأضرار التي ألحقت بمرافقها جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية، وتشجب مقتل موظفين في الوكالة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وتعرب عن عميق قلقها إزاء مواصلة فرض قيود على حركة موظفي الوكالة ومضايقتهم وترهيبهم، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد عمل الوكالة وعرقلته. وبهذا الخصوص، دعت الجمعية العامة إسرائيل دعوة مباشرة إلى الكف عن عرقلة حركة موظفي الوكالة ومركباتها وإمداداتها والكف عن فرض أتعاب ورسوم إضافية، لما يلحقه ذلك من ضرر بعمليات الوكالة؛ وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة إسرائيل على أن تسارع بتعويض الوكالة عما لحق بممتلكاتها ومرافقها من أضرار بسبب الإجراءات التي تتخذها، وأن تعجل بتسديد رسوم الموانئ وما يتصل بها من مصروفات إلى الوكالة، بما في ذلك رسوم التخزين وغرامات التأخير ورسوم العبور،

وغير ذلك من الخسائر المالية التي تكبدتها الوكالة نتيجة لما تفرضه إسرائيل من تأخير وقيود على التنقل والعبور.

”لم تمثل إسرائيل لأحكام القرار ١١٤/٦١ تلك، بل بدلا من ذلك تواصل القيام بأعمال تشكل خرقا جسيما للقانون. وما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلية تلحق أضرارا بمرافق الوكالة وتلحق الأذى الجسدية، بما في ذلك القتل، بموظفي الوكالة وتضايقهم. علاوة على ذلك، وعلى نحو ما تقدم، ما برحت القيود الصارمة المفروضة على الحركة ومواصلة فرض حالات الإغلاق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تهدد عمل الأونروا وتعيقه، الأمر الذي يحول دون وصول الموظفين إلى أماكن عملهم، متسببة بتأخير في تقديم الخدمات لفترات طويلة، وتكبد الوكالة المزيد من الخسائر المالية. وفي ضوء استمرار هذه الحالة، يلزم التأكيد من جديد أن للأونروا، شأنها شأن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، الحق بموجب القانون في الاضطلاع بولايتها بدون مضايقتها وترهيبها وعرقلة أعمالها وتدمير ممتلكاتها، ويجب السماح لها بذلك. وينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تزيل فوراً جميع القيود التي تفرضها على حركة موظفي الوكالة ومركباتها وإمكانية بلوغهم المحتاجين، وضمان سلامتهم والتعويض على الوكالة عن كل ضرر ألحق بممتلكاتها. ويتعين حمل إسرائيل على احترام الميثاق واتفاقية حصانات الأمم المتحدة وامتيازاتها والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والمربطين بها، والاتفاق الثنائي الذي أبرمته هي نفسها مع الوكالة، والأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة، احتراماً تاماً.

”وتناول القرار ١١٤/٦١ أيضاً وبدقة الحالة الصعبة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ إنها تؤثر مباشرة في عمل الوكالة وفي طلبات المساعدة التي ترد إليها. وتعرب الجمعية العامة عن شديد قلقها إزاء الظروف المعيشية الشديدة الصعوبة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، نتيجة عوامل منها الخسائر في الأرواح والإصابات، والدمار الشامل الذي لحق بمساكنهم وممتلكاتهم وبالهياكل الأساسية الحيوية، وتشريد اللاجئين الفلسطينيين، وتعرب عن قلقها أيضاً إزاء استمرار عمليات الإغلاق وفرض القيود الصارمة على حركة الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار تشييد الجدار غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهما أمران لهما أثر خطير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وعلى النحو الآنف

الذكر، تبذل الوكالة مع جهات أخرى جهوداً متضافرة لوضع حد لهذا التدهور الخطير في حالة اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، ووجهت نداءات عاجلة ملتزمة التبرعات لتمكينها من تقديم ما تمس إليه الحاجة من مساعدات، بما في ذلك الأغذية والأدوية والمساكن بشكل عاجل. وفي هذا الصدد، أشارت الجمعية العامة بالتحديد إلى أنها بالتحديد تدرك الجهود الخارقة التي تبذلها الوكالة من أجل ترميم أو إعادة بناء الآلاف من مساكن اللاجئين المتضررة أو المدمرة، وتوفير المأوى للأسر اللاجئة التي شردت داخلياً نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، وهذه الجهود مستمرة بيسالة حتى اليوم. وتدعم الجمعية العامة الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية على أساس طارئ إلى المشردين داخلياً في المنطقة والذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة المستمرة نتيجة لعمليات التوغل الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولأعمال القتال في لبنان.

”وعلى غرار ما ذكرته الجمعية العامة في ذلك القرار وما ورد أعلاه، تخضع الوكالة ووضعها المالي الحرج أصلاً لضغط هائل بفعل تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. إن هذا الوضع حلقة مفرغة ومسألة ينبغي أن تثير قلق المجتمع الدولي، وخاصة الجهات المانحة التي تُدعى مراراً وتكراراً إلى مساعدة الوكالة لكي تتمكن من تقديم المساعدات العاجلة إلى اللاجئين الفلسطينيين لتخفيف حدة الأثر السلبي التي تخلفها عليهم الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية. وفي هذا المجال، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لتحصيل السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية أفعالها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والأونروا، وذلك عبر الطلب منها وقف جميع هذه الأفعال والوفاء بدقة بواجباتها القانونية. وإن التقيد بالقانون وقرارات الأمم المتحدة هو وحده الكفيل بإحداث تغيير في الحالة السائدة ميدانياً وفي الظروف المعقدة التي تجبر الأونروا على العمل فيها.

”ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار هذا الوضع غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة والأعباء الإضافية الملقاة على موارد الوكالة المالية والبشرية، تمضي الأونروا، على نحو ما تقدم، في توفير الخدمات والمساعدات للاجئين الفلسطينيين. غير أنها اضطرت إلى نقل موظفيها الدوليين من مقرها في مدينة غزة، الأمر الذي تسبب بتعطيل عملياتها بعض الشيء. ونقل موظفي الأونروا من غزة متواصل، ونعرب عن قلقنا إزاء هذه المسألة التي ازدادت حدة نتيجة للأعمال المؤسفة التي

قامت بها في الأشهر الأخيرة ميليشيات فلسطينية خارجة على القانون. ونأمل أن يؤدي وقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وعودة الحالة ميدانيا في غزة إلى ما كانت عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى إحلال الهدوء والاستقرار بحيث يتسنى لموظفي الأونروا الدوليين العودة إلى المقر في مدينة غزة لمواصلة عملهم الهام.

”وتقدر الجمعية العامة الجهود التي تبذلها الوكالة بلا كلل، وتعرب في القرار ١١٤/٦١ وعن ذي وجه حق عن تقديرها للمفوضة العامة والموظفين العاملين معها على العمل القيم الذي يقومون به، لا سيما في مثل هذه الظروف الصعبة، وتؤكد أن عمل الوكالة لا يزال ضروريا في جميع ميادين عملها. وتقدر الجمعية أيضا الدعم الهام الذي تقدمه الحكومات المضيفة إلى الوكالة في ما تؤديه من واجبات، وهو دعم موضع امتنان دائم لفلسطين، تقوم الجمعية العامة، في جملة أمور، بالإعراب عن تقديرها للجنة الاستشارية التي عززت، منذ توسيعها، دورها في مجال إسداء المشورة إلى المفوضة العامة، وإلى الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، وبالثناء على الوكالة للتدابير الإصلاحية التنظيمية التي اتخذتها لتحديث أسلوب إدارتها وتقويتها. وفي هذا الصدد، تعرب فلسطين عن تأييدها الطلبات التي تقدمت بها الأونروا لزيادة الوظائف فيها من أجل تعزيز قدراتها وبالتالي تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

”وعالج القرار ١١٤/٦١ مسائل أخرى مختلفة تتصل بالخدمات التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا المجال، نحث المفوضة العامة على مواصلة تنفيذ المشروع المتمثل في إصدار بطاقات هوية للاجئين الفلسطينيين وذريتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الشروع في تحديث محفوظات الوكالة التي تشكل سجلا شديدا الأهمية. علاوة على ذلك، نشجع الوكالة على أن تواصل إلى أقصى قدر ممكن، وعلى رغم التحديات، تنفيذ برامجها التي تمنح بموجبها تمويلا صغيرا ومساعدات لإنشاء مؤسسات صغيرة، من أجل المساعدة على استقرار اللاجئين الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا. وفي الوقت نفسه، نشدد على النداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لمواصلة بل وزيادة تبرعاتها إلى الوكالة، بما فيها المبالغ المخصصة للهباء والمنح الدراسية لمرحلة التعليم العالي وإنشاء مراكز التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين، وذلك لتخفيف الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة حاليا وللدعم العمل القيم والضروري الذي تقوم به لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملها.

”أما القرار ١١٥/٦١، فقد عالج مسألة محددة وهي ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها. وهذا القرار، شأنه شأن القرارات الأخرى الواردة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالأونروا، تعتمد الجمعية العامة سنويا بأغلبية ساحقة. وتقوم الجمعية العامة في هذا القرار، في جملة أمور، بالإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي يؤيدان مبدأ عدم جواز تجريد أحد من ممتلكاته تعسفا. ويسري هذا المبدأ على اللاجئين الفلسطينيين ولا يمكن تعديله بغض النظر عن مرور الزمن. وبالتالي، أعادت الجمعية العامة التأكيد في القرار ١١٥/٦١ أن للاجئين الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقا لمبادئ الإنصاف والعدل، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق في الملكية في إسرائيل. كما أن الجمعية العامة طلبت مرة أخرى إلى إسرائيل أن تقدم إلى الأمين العام كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة لتنفيذ هذا القرار. وعلى حد علمنا، لم تمثل إسرائيل لهذا الحكم من القرار ١١٥/٦١ وهي ما زالت تبدي ازدراءها وعدم احترامها المطلقين لحق اللاجئين الفلسطينيين في ممتلكاتهم والإيرادات الآتية منها.

”وتناولت الجمعية العامة مسألة عدم إحراز تقدم على مستوى هذه المسألة، فقامت من جديد في قرارها ١١٥/٦١ ببحث الجانبيين الفلسطيني والإسرائيلي، وفقا لما هو متفق عليه بينهما، على معالجة المسألة الهامة المتعلقة بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها في إطار المفاوضات بشأن الوضع النهائي من عملية السلام في الشرق الأوسط. غير أنه حتى كتابة هذه المذكرة وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية، مثل الجامعة العربية واللجنة الرباعية لاستئناف عملية السلام، تواصل إسرائيل للأسف التهرب من نقاش هذه المسائل الهامة المتعلقة بالوضع النهائي ورفض التعهد بحلها على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي حين أن ثمة إدراكا لمدى حساسية هذه المسائل، لا بد أيضا من الإدراك أن حل قضية فلسطين سلميا يقتضي حل عدة مسائل حساسة تشمل بالطبع حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا، خاصة مسألة ممتلكاتهم والإيرادات الآتية منها، استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣) والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، يواصل الجانب الفلسطيني الدعوة علنا إلى بحث جميع مسائل الوضع النهائي والتفاوض بشأنها، بما فيها مسألة اللاجئين الفلسطينيين، بهدف تحقيق تسوية عادلة وشاملة وسلمية.

”إن جميع القرارات الأربعة الآتية الذكر التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال أثناء دورتها الحادية والستين هي قرارات هامة لم تفقد أهميتها، وأحكامها ينبغي أن تنفذ بأقصى سرعة ممكنة. محنة اللاجئين الفلسطينيين متواصلة وهي مدعاة للأسى، وإلى أن تحل بطريقة عادلة، لن تزول الحاجة الماسة إلى الخدمات والمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في المجالات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية والطائرة، وذلك في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعليه، ينبغي للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين أن تؤيد من جديد هذه القرارات شديد التأيد، وتسعى إلى تنفيذها كجزء من مساهمتها المستمرة والهامة في الجهود الدولية المبذولة لوضع حد لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، ولسد حاجاتهم المعيشية الدنيا وصون كرامتهم حتى مجيء ذلك اليوم الذي يتحقق فيه أخيراً حل قضية فلسطين حلاً عادلاً وشاملاً وسلمياً“.

٥ - ورد في ١٦ آب/أغسطس رد من إسرائيل يغطي مختلف جوانب قرارات الجمعية العامة من ١١٢/٦١ إلى ١١٥/٦١. في ما يلي نصه:

”تهدي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتشرف بأن تشير إلى مذكرة هذا الأخير المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ المتعلقة بالقرارات من ١١٢/٦١ إلى ١١٥/٦١ التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“.

”تود إسرائيل، في البداية، أن تشير إلى التطورات التي استجدت ميدانيا منذ اتخاذ الجمعية العامة هذه القرارات. فمع ولادة حكومة فلسطينية تقبل المبادئ الثلاثة التي حددها المجتمع الدولي وهي الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإرهاب والتقييد بالاتفاقات السابقة، ثمة احتمال شديد لإحراز تقدم في درب فتح حوار إسرائيلي فلسطيني وخلق أفق سياسي لتحقيق المزيد من التقدم. والشاهد على ذلك في الواقع هو الأحداث التي شهدتها الأسابيع القليلة الماضية التي شملت عقد اجتماعات بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين.

”وعلى الرغم من الاعتداءات الإرهابية المقصودة والمبغضة التي تشنها حماس على نقاط العبور التي تستخدم لإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، تبذل إسرائيل جهوداً كبيرة لإبقاء نقاط العبور هذه مفتوحة وذلك بالتنسيق مع

الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منذ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبالفعل، نُقل، منذ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ما يربو على ٥٠.٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية عن طريق معبر صُفرة وما يربو على ٤.٠٠٠ طن عن طريق معبر كيريم شالوم.

”إضافة إلى ذلك، استجابت إسرائيل، فور تولي حماس السلطة في قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، للدعوات التي وجهتها وكالات الأمم المتحدة وموظفوها لتأمين مرورهم بأمان إلى داخل إسرائيل للهروب من الفوضى والعنف.

”وتود إسرائيل فتح نقاط العبور لنقل السلع التجارية إلى المنطقة ومنها، لكن هذا الأمر غاية في الصعوبة بسبب استهدافها بالاعتداءات بالصواريخ ومدافع الهاون.

”إن إسرائيل تدعم المهمة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا وتقر بمساهمتها الهامة في تحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين. ومع أن إسرائيل تعتقد أنه يمكن للأونروا أن تشكل أداة فعالة في مجال إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، إلا أنها تبقى قلقة من عملية تسييسها. وتصر إسرائيل على أن أي قرار يُعتمد بشأن الأونروا يجب أن يقتصر موضوعه على عملياتها ويتجنب الخوض في المسائل السياسية غير الجوهرية التي يتضمنها لاستهداف بلد دون سواه والمس بالقرارات المتعلقة بمفاوضات الوضع النهائي والدفاع عن مصالح أحد طرفي الصراع.

”تؤيد إسرائيل دمج القرارات المتعلقة بالأونروا وشطب كل لغة سياسية غير جوهرية منها. إذ إن هذا الأمر يتفق والجهود العامة التي ترمي إلى إصلاح أعمال الجمعية العامة وتنشيطها.

”وتتطلع إسرائيل لمواصلة التعاون والإبقاء على علاقات العمل مع الأونروا. ووفقا لذلك، تحت إسرائيل الأمين العام والأونروا على النظر، مع الأطراف المعنية، في الوسائل التي يمكن أن تعتمدها المنظمة لتعزيز اضطلاع الأونروا بولايتها بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومسؤولة، لما فيه مصلحة الذين أسندت إليها مهمة خدمتهم“.

٦ - ولم ترد من الدول الأعضاء الأخرى أي ردود بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الجمعية العامة من ١١٢/٦١ إلى ١١٥/٦١.